

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠٤٦

الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهديف (أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشيف
	الأرجنتين السيدة بيرثيال
	أستراليا السيد كوينلان
	باكستان السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو السيد مينون
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ-هون
	رواندا السيد غاسانا
	الصين السيد تشاو يونغ
	غواتيمالا السيد روسينتال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/569)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/581)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1352289 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

(S/2013/569)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2013/581)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد كوبلر، الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول عن بُعد بواسطة الفيديو من عنيتي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري روبنسن، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة روبنسن، التي تشارك في جلسة اليوم عبر التداول عن بُعد بواسطة الفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/569، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/581، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أخطب المجلس اليوم لكي أعرض التقرير الثاني للأمين العام (S/2013/581) عقب اعتماد القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وقبل التطرُّق إلى آخر التطورات المتعلقة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالبلد نفسه، أود أن أؤكد أسفي لعدم قدرتي على الحضور فعليا في قاعة المجلس اليوم، نظرا للمحادثات الجارية في كامبالا. وإنني أخطبكم من المدينة بالذات، بعد مشاركتي في المحادثات بصفة مراقب حتى الساعات الأولى من صباح اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

وبما أن المجلس قد عاد للتوّ من زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، اسمحوا لي أن أركز على ثلاثة مواضيع: محادثات كامبالا، أولويات البعثة والمساعدات لمواءمة هياكل البعثة مع أولوياتها المنقّحة.

بناء على طلب الميسّر، وزير الدفاع الأوغندي، السيد كيونغغا، شاركت إلى جانب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسن، فضلا عن المبعوثين الخاصين الآخرين إلى المنطقة، في محادثات كامبالا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكنت في الأسبوع الذي سبق قد

الديمقراطية أيّ اتفاق، لأنّ مثل هذا الاتفاق سيمكّن البعثة من تنفيذ ولايتها بتفكيك حركة M-23، وحماية المدنيين وإعادة السلام إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهكذا، إنني بإبراز أيّ دور محتمل للبعثة في تنفيذ اتفاق كامبالا، كنت مدركا إدراكا كاملا للمعضلة - وهي معضلة أثارها بعض أعضاء المجلس - لئلا أكون متواطئا بشأن اتفاق غير كامل أو أن أكون جزءا من المفاوضات من جهة، بينما أساهم في الصياغة بفعالية لتفاصيل الاتفاق على دور محتمل للبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهة أخرى. وقد استرشدت في تنفيذ ذلك بالمبادئ التالية.

أولا، لن يشكلّ أساسا لحلّ مستدام وتنفيذ فعال سوى اتفاق منصف - ليس بالضرورة اتفاقا كاملا. ولا يمكن للبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تدعم اتفاقا بأيّ ثمن.

ثانيا، بما أنّ تنفيذ الاتفاق سيعتمد اعتمادا كلياً على الإرادة الطيبة لدى الأطراف، فلا بدّ أن تبقى المسؤولية العامة ملقاة على عاتق الأطراف المتفاوضة.

ثالثا، إنّ دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتكوّن بشكل رئيسي من تقديم الدعم للمراحل الأربع للترتيبات الأمنية الانتقالية، ولعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تليها. لذا، مع أنّ البعثة ليست طرفا في الاتفاق، كان لا بدّ لها من الموافقة على الجوانب العملية المذكورة في المرفق المتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية، لأنّ الأطراف المتفاوضة لا تستطيع أن تقرّر بشأن هذه المسائل بدون موافقة البعثة.

رابعا، إنّ الترتيبات التي تفصل الدور المحتمل للبعثة تبقى خاضعة لموافقة مجلس الأمن.

أجريت تبادل آراء مكثّف مع وزير الخارجية الكونغولي، ريمون تشيياندا نتونغامولونغو، فضلا عن أعضاء آخرين في الحكومة الكونغولية، طالبا إليهم أن يحضروا المحادثات شخصيا. وفي النهاية، قررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إرسال وفد رفيع المستوى، ضم وزير الخارجية تشيياندا.

وقد تابع المبعوثون الخمسة، بقيادة المبعوثة الخاصة ماري روبنسن، مجريات المفاوضات عن كثب وحاولوا أن يُذكوا في أذهان أطراف التفاوض الشعور بالإلحاح في ضوء الزخم المتميّز. وأعقب ذلك محادثات مكثّفة على هامش الجلسات العامة. والمبعوثة الخاصة للأمين العام ستعطي المزيد من التفاصيل.

وكان الهدف هو تكميل محادثات كامبالا بإبرام اتفاق شامل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس (M-23) لإنهاء التمرد، وتفكيك الحركة والسماح بتحوّلها إلى حركة سياسية ضمن حدود دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها. وحتى صباح اليوم، لم يتم التوصل إلى هذا الهدف.

ولا أريد أن أخفي خيبة أمني الطفيفة حيال عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل، فبعد أربعة أيام وليال طويلة من المفاوضات حتى ساعات الصباح المبكر من هذا اليوم، على الرغم من ضغوط خمسة مبعوثين بصفتهن مراقبين داعمين، واجتماع مشترك مع الرئيس بول كاغامي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، والموقف البناء لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية لديها، ريمون تشيياندا نتونغامولونغو، والجهود الدؤوبة المتواصلة للميسر، وزير دفاع أوغندا، السيد كرسبوس كيونغغا.

وكان دوري الرئيسي في العملية هو التّعهد بأن تدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

عمودية بدون سلاح تابعة للأمم المتحدة، وعززت مواقعها الهجومية مهددة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. والمبعوثة الخاصة وأنا أدنا هذه الاعتداءات العسكرية بأقصى العبارات. لكنني قرّرت عدم الردّ عملاً بقواعد الاشتباك، حفاظاً على الأجواء المؤاتية لتسوية تفاوضية.

وفي مسعى للتحقق من ادّعاءات بأنّ حركة M-23 تعزز مواقعها العسكرية في مناطق محاذية لحدود رواندا وأوغندا، طلبت من الآلية المشتركة الموسّعة للتحقق أن تحقّق بشأن موقع ذخيرة مشتبه به في الأراضي الخاضعة لسيطرة حركة M-23. وكان من المفترض أن يجري التفتيش في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. لكنّ القيادة العسكرية للحركة منعت المفتشين من أداء واجباتهم.

وقد تعين إلغاء البعثة. فمن غير المقبول أن تتحدى حركة ٢٣ مارس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشأ آلية بناء الثقة للتخفيف من حدة التوترات الإقليمية المحتملة. وتبين المعلومات التي تم جمعها أن حركة ٢٣ مارس قد عززت أيضاً خطها الأمامي في الجنوب، قرب غوما.

ثمة مسألة أخرى تثير القلق العميق ألا وهي الإبلاغات المستمرة عن عودة عدة مئات من أسر اللاجئين التي عبرت الحدود إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة ٢٣ مارس، حيث يبدو أنها تجد صعوبة في الاستقرار. وتم الإبلاغ عن أن شبانا من بين العائدين يجري تجنيدهم للتدريب لصالح حركة ٢٣ مارس. فمنذ ظهور حركة ٢٣ مارس، عملت البعثة على إيواء ما يقرب من ٢٠٠ شخص من المقاتلين الذين سلموا أنفسهم والذين يدعون دائماً وبمصادقية أنه تم تجنيدهم في الأراضي الأوغندية ولكن من الناحية الرئيسية في الأراضي الرواندية. لقد تحدثت إ بنفسي مع الذين يمكثون في مخيمنا بغوما لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد أبلغ الميسّر والأطراف المتفاوضة كلاهما بهذه المبادئ التوجيهية. وإذا أذنتم لنا، سنواصل السير في هذا الاتجاه أثناء المفاوضات الجارية هنا في كامبالا.

لقد انتهت الليلة الماضية بتوقيع الميسّر بالأحرف الأولى على ثماني فقرات من أصل إحدى عشرة فقرة بموافقة الأطراف. وأحرز تقدّم ملحوظ بشأن مسألة العفو عن مقاتلي حركة M-23 والترتيبات الأمنية. واعتقد أنه يمكن ردم الثغرات المتبقية؛ وهذا ما يجعل من المؤسف تماماً عدم اغتنام هذه الفرصة الفريدة للوصول إلى اتفاق عام. وإنني أحث بشكل خاص حركة M-23 على الاستفادة من ديناميات اليومين الماضيين للتحرك بشكل أكثر إيجابية وبدون إبطاء لحلّ المسائل المتبقية في الأيام القليلة المقبلة، بغية استعادة السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بتأكيدات وزير الخارجية ريمون تشيياندا نتونغامولونغو أنّ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تبقى ملتزمة بإنجاز النقاط المتبقية من الاتفاق، وأنه سيكون مستعداً للعودة إلى طاولة المفاوضات حالما توضح أفرقة التفاوض المسائل العالقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني العميق وإعجابي لرئيس أوغندا، السيد يوري موسيفيني ووزير دفاعه، السيد كريستوس كيونغغا، اللذين لم يدّخرا أيّ جهد لجعل العقلية والمواقف المستعصية تتلاقى. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر بشكل خاص وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية، ريمون تشيياندا نتونغامولونغو، على صبره الاستثنائي ومثابرته الدؤوبة في قيادة الوفد الكونغولي نحو تسوية سلمية للتراع مع جماعة مسلحة غير قانونية.

وبصرف النظر عن التقدم في كامبالا، تبقى الحالة في الميدان هشة ومصدراً للقلق العميق. فقد لاحظنا في الأيام الأخيرة حشوداً عسكرية كبيرة على جانبي خط الجبهة. وفي الوقت نفسه، أطلقت حركة M-23 النار مرّتين على طائرات

وأخيراً، ينبغي أن تكون الهياكل العسكرية والمدنية في المنطقة الشرقية متوافقة. بينما نمضي إلى تحديد الأولويات وإعادة تشكيل هيكل البعثة وموائمة الموارد اللازمة، والإدارة العليا للبعثة، قمت بتحديد عوامل التغيير التالية لتوجيه عملية صنع القرارات والتخطيط لدينا.

أولاً، إعادة بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين مسألة مركزية لجميع الجهود التي نبذلها لتحقيق الاستقرار في شرقي الكونغو. تهدف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مساعدة الدولة الكونغولية على بسط سيطرتها مجدداً على المناطق التي هيمنت عليها الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في بعض الحالات لعدة عقود. إذ يجري البناء على التخطيط المتكامل، وتجري بلورة مفهوم جديد لمساعدة الحكومة في استعادة سلطة الدولة واستقرار المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة، وهي مناطق تُعرف باسم جزر الاستقرار.

ثانياً، يجب أن يتكيف الموقف العسكري للقوة مع الحقائق الجديدة. ويجب أن يتم نشر كامل قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة وأن تتخذ موقفاً استباقياً لكبح العنف وضمان أمن المدنيين الذي هو جوهر ولايتنا. إن العمليات التي اضطلع بها دعماً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الهجوم على كيباتي كانت دليلاً واضحاً على النهج المتمثل في ولاية واحدة، وبعثة واحدة، وقوة واحدة.

نسخر جميع قواتنا وما لدينا من أصول بهدف حماية المدنيين وإبقاء الضغط العسكري دعماً لإحياء العملية السياسية. نحن نهدف إلى زيادة مرونة القوة بحيث تكون قادرة على ردع العنف بالتدخل في وقت مبكر بدلاً من القيام بعمل على شكل رد فعل بعد الأحداث. نعمل أيضاً على تحسين عملية جمع المعلومات دعماً لعمليات استباقية. أعمل أنا وقائد القوة، الجنرال دوس سانتوس كروز، ونائب قائد القوة الجنرال

يجب التوقف عن ذلك التدخل الخارجي وغيره من أشكال التدخل الأخرى. كذلك تؤكد هذه التطورات الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل سياسي قادر على البقاء. أن العملية يجب أن تكون مصحوبة بتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. لقد ذهبت إلى كيغالي مرات عدة في الشهرين الماضيين منذ توليت مهام منصبي وسأواصل القيام بذلك. من المهم تعزيز بناء الثقة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا. أنني أشعر بالتشجيع كون حكومة رواندا تؤيد السلام والاستقرار، واستعادة سلطة الدولة في الشرق لأن ذلك أفضل للمنطقة بأسرها من استمرار المواجهة العسكرية والمعاناة البشرية والاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية. سأكون ممتناً إذا ما تمكن مجلس الأمن من تسخير دعمه الكامل لإنهاء مفاوضات كمبالا بسرعة وعمل على تعزيز حل للصراع، حل مستدام ولا رجعة فيه.

تلك الحالات ليست سهلة على الإطلاق وتنفيذ الاتفاق يتوقف على الإرادة السياسية لدى الأطراف. ولكن حركة ٢٣ مارس ليست شاعناً الوحيد. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والعديد من جماعات الماي الماي التي ترهب السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال أيضاً تمثل تهديداً كبيراً للمدنيين وسلطة الدولة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على أولويات البعثة، كما أراها بعد أول شهرين من تسلمي مهام منصبي.

لقد وفر القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) للبعثة أدوات جديدة وتصميم متجدد للتصدي لتلك التحديات واغتنام الفرص. يجب أن تكون الأولويات الأساسية والهيكل التنظيمي للبعثة أكثر توافقاً مع الولاية. كذلك يجب أن تكون متوافقة أيضاً مع تأييد الالتزامات الوطنية الستة المتمثلة في إطار السلام، والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وإصلاح قطاع الأمن والرقابة على المعايير الوطنية من بين أولويات نائبي، السيد مصطفى سوماريه.

خامسا، الأولوية لحفز التعاون الإقليمي. بما أن الثقة لا تزال متدنية، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل في شراكة وثيقة مع المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون، للتشجيع على بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. لإعادة بناء علاقات الثقة بين الدول المجاورة أمر بالغ الأهمية لبعث الأمل في منطقة البحيرات الكبرى لتصبح مزدهرة ومستقرة. سيتعين على بلدان منطقة البحيرات الكبرى تعزيز العمل العسكري والقدرات المدنية في الشرق.

سادسا، بتعيين أبوت أبولينير مالو مالو موهولونغو على رأس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، سيتم إحياء العملية الانتخابية. وقد أدت المشاورات مع الشركاء وأصحاب المصالح الوطنية إلى تقدم تدريجي في توافق الآراء على خريطة الطريق والتسلسل اللاحق للانتخابات المختلفة. وخريطة الطريق سوف تمهد السبيل أمام اعتماد جدول زمني للانتخابات ووضع ميزانية واقعية، لكي يشكلوا معا إشارة واضحة مفادها أن العملية الانتخابية عادت إلى مسارها.

أما الأولوية السابعة فهي عدم التسامح مع الإرهاب الجنسي وتجنيد الأطفال. خلال السنة الماضية، أحرز تقدم ملحوظ في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية، بما في ذلك حالات تضمنت بعض العناصر غير المنضبطة في قوات الأمن الوطني. في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه، أصدرت السلطات القضائية الكونغولية ١٣ مذكرة اعتقال بحق مسؤولين كبار وقادة سياسيين في حركة ٢٣ مارس، نظير ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والمشاركة في أعمال عنف.

جان بيلو، الذي يرافقني اليوم، على اتصال مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بهذا التهديد.

ثالثا، إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما إصلاح الجيش، هام جدا للبعثة، من حيث تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وإطار السلام، والأمن والتعاون. والمعايير المرجعية لإصلاح القطاع الأمني محددة بوضوح. ويجب أن يكون نهجنا عملي. أما على الصعيد الوطني، فقد ركزت البعثة على توفير المساعي الحميدة، والتنسيق والمشورة التقنية. وبهذه الطريقة، نأمل في المضي قدما في تنفيذ السياسات، وبناء الإرادة السياسية، ودعم الحوار بين الحكومة والشركاء. خلال اجتماع عُقد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وترأسه نائب الممثل الخاص، سوماريه، وافقت الشركاء الدوليون على تنسيق مبادراتهم بشأن إصلاح القطاع الأمني من خلال فريق عامل موسع معني بتنسيق إصلاح القطاع الأمني سترأسه وزير الدفاع الكونغولي وتقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة الدعم له. وينبغي لهيكل التنسيق هذا أن يسرع بدرجة كبيرة في الإصلاحات الدفاعية والأمنية.

رابعا، ستركز البعثة على قياس الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام، والأمن والتعاون. والحكومة ملتزمة بوضع خطة لإحراز تقدم. وفي هذا السياق، تؤيد بعثة منظمة الأمم المتحدة آلية الرقابة الوطنية على الإطار. ناقش أصحاب المصالح وضع معايير مرجعية صالحة لثلاثة التزامات وهي: إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة، ونزع الطابع المركزي. في ١٩ أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس كابيلا للمرة الأولى إلى التثام اللجنة التوجيهية التابعة لآلية الرقابة الوطنية لاعتماد مجموعة المعايير المرجعية تلك. ونشجع الحكومة على إدماج تلك المعايير المعتمدة في عمليات التخطيط الوطنية لضمان الاتساق والتنفيذ الكاملين. على الرغم من مقاطعة جزء من المعارضة للعملية، فإن وجود مجلس الأمن أثناء مراسم اختتام المشاورات الوطنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر أكد التأييد القوي للعملية.

ثانياً، نقوم بإعادة النظر في وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق غير المتأثرة بالترع المسلح. وسيقلص وجود بعثة الأمم المتحدة. وينبغي زيادة وزن الفريق القطري.

ثالثاً، يعود مستقبل الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الفريق القطري. ويكتسي أهمية قصوى تعاون الحكومة في خريطة الطريق من أجل نقل المسؤوليات إلى الفريق القطري. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن إنشاء فرقة عمل مشتركة بين القطاعات سيوجه ويراقب بصورة وثيقة تخطيط الالتزامات وتنفيذها. وستصبح تلك الأفكار جزءاً من مفهوم البعثة في الأسابيع القليلة المقبلة وستقدم إلى المقرر.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أعرب عن عميق تقديري واحترامي لحكومات جميع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة على التزامها نحو إحلال السلام والاستقرار وحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا التقي برجال ونساء يتحلون بالشجاعة بين القوات. وأشكر الدول المساهمة بقوات على مساعيها.

كما أود أن أعرب عن تعازي الصادقة لأسرتي الراحل مشندو هاتيبو شعبان والجندي منغا هوغو بارناباس، عضوي الوحدة الترانزية اللذين جادا بروحيهما خلال القتال في كيباتي. (تكلم بالفرنسية)

ولا بد أن أعضاء المجلس قد أدركوا أن بعثة الأمم المتحدة تسير على قدم وساق. وهي تتطور في هذه اللحظة ذاتها من أجل الاستجابة الكاملة للولاية التي أسندتها إليها المجلس. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفي، روجر ميز، على معرفته الواسعة وعلى كونه أوكل إلي بعثة الأمم المتحدة وهي منظمة بصورة جيدة. وأنا مسرور على وجه الخصوص ومعجب للغاية بالموظفين الكونغوليين، الذين في

بيد أن عدداً من القضايا الهامة لا يزال يكتنفها الجُمود. وثمة مثال على حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال الاغتصاب الجماعي التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مينوفا وحولها عندما انسحب الجيش الكونغولي من الخطوط الأمامية. أقر بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لم يسجل حتى الآن جهاز التحقيق التابع للقضاء العسكري أي تقدم يُذكر. أعمل مع زملائي على إقامة اتصال منتظم مع الحكومة لتقديم معلومات مستحدثة بصورة منتظمة.

وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال، سأقدم بصورة علنية في الأيام المقبلة تقريرنا عن الأطفال المجندين في الجماعات المسلحة الرئيسية، وتحديدًا جماعة مايي مايي نيانتورا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وحرّكة ٢٣ مارس. وجرى توثيق ١٠٠٠ حالة تقريباً لتجنيد الأطفال بين كانون الأول/يناير ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٣. ويبقى البؤس الإنساني وراء تلك الإحصاءات قاسياً، ومؤثراً وغير مقبول في ظل أي ظرف من الظروف. وأي تجنيد لطفل واحد خسارة لا مبرر لها.

وبغية الاستجابة بصورة أفضل للأولويات التي حددتها، اعتمد إعادة هيكلة البعثة وفق الأسس الثلاثة التالية.

أولاً، نحن بحاجة إلى تعزيز وجود تنفيذي في الشرق. ولزيادة التأثير في أنشطة تحقيق الاستقرار، سيلاحظ المجلس في المستقبل القريب تغييراً كبيراً في موظفينا المدنيين في الشرق لنشرهم بالقرب من المجتمعات المتضررة من النزاع، بالترادف مع نشر القوة. وبالفعل نقل بصورة دائمة نائب الممثل الخاص عبد الله وافي إلى غوما بصفته نائب الممثل الخاص للأمن العام للعمليات في الشرق. وستتبعه الوحدات الفنية التنفيذية التي لا تزال متمركزة في كينشاسا.

وستركز إحاطتي الإعلامية على العناصر التالية وهي: حوار كمبالا، والتقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، فضلا عن الأولويات والخطوات المقبلة في تنفيذ الولاية الموكلة إلي.

لقد وصلت هنا إلى أديس أبابا بعد قضاء أربعة أيام في كمبالا، حيث قدت فريقا للمبعوثين مؤلفا من الممثل الخاص الأمين العام مارتن كوبلر، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة روس فينغولد، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بوبكر ديارا، وكبير منسقي الاتحاد الأوروبي كوين فيرفايكي. ووصلنا إلى كمبالا في أعقاب التقارير المنذرة بالخطر عن تعزيز للقوات العسكرية حول غوما والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون التابعون لحركة ٢٣ مارس. وأبرزت تلك الحالة مدى إلحاح التوصل إلى اتفاق سياسي لمنع العودة إلى ارتكاب الفظائع وتضعيد التوترات في المنطقة. كما كانت هامة لاحتتام حوار كمبالا من أجل تحويل التركيز نحو معالجة الأسباب العميقة والطويل الأجل لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وبناء على طلبي، وافق فريق المبعوثين على السفر إلى كمبالا للمساعدة بصورة جماعية في إبرام اتفاق فيما بين الأطراف.

ووصلنا إلى كمبالا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقبل ذلك، حصلت على تأكيد وزير الخارجية رايموند تشيياندا بأنه سيقود وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر كان بالغ الأهمية لإحراز تقدم كبير. وأكد لي أيضا على أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مستعدة للتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق مع حركة ٢٣ مارس، وهو ما كان واضحا خلال عملية الحوار الأخيرة.

وفي كمبالا، اجتمعنا مع الأطراف عدة مرات على هامش المحادثات للاستماع لأرائها وشواغلها وأيضا لتشجيعها على

أغلب الأحيان يتعرضون لمخاطر أمنية أكبر مما نشهده على الصعيد الدولي. ويعمل الرجال والنساء على السواء في جميع القطاعات بتفان وخبرة جديرين بالإعجاب. فهم بمثابة العمود الفقري لبعثة المنظمة ولحمتها وسداقتها.

إن بعثة الأمم المتحدة آخذة في التطور. وهي تتكيف مع الحالة ومع الرؤية الجديدة للمجتمع الدولي. ولكي يحدث ذلك التغيير بصورة فعالة، يسرني أنني تمكنت من الاتكال على دعم المجلس وجميع شركائنا. وأود على وجه الخصوص أن اشكر الممثلين الدائمين للمجلس على زيارتهم الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعزمهم وطاقتهم دليل هام على التزام المجتمع الدولي نحو تحقيق السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): أشعر بالسرور لإتاحة هذه الفرصة لي اليوم لأقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن. أولا، أود أن اشكر المجلس على الدعم المستمر والقيم المقدم للممثل الخاص للأمين العام - الفريق مارتن كوبلر ولشخصي في تنفيذ الولاية الخاصة بكل واحد منا. ووجهت زيارة المجلس مؤخرا إلى المنطقة، التي تلقى المجلس تقريراً عنها اليوم، رسالة قوية بشأن التزام المجلس بدعم الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وفضلا عن ذلك، تمثل أدلة ملموسة على ذلك الالتزام القوي مشاركة المجلس في الاجتماع الثاني لآلية الرقابة الإقليمية المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك، الذي سبقه في ٢٥ تموز/يوليه انعقاد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وتولى رئاسته وزير الخارجية جون كيري.

المفاوضات الجارية. وقد أردنا طلب دعمه ليتسنى إبرام اتفاق سريعاً.

وقلنا للرئيس كاغامي إن عملية كمبالا بلغت مداها وأن الوقت قد حان لانتهاء منها من أجل إيلاء ما يلزم من اهتمام للتحديات الأوسع نطاقاً التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأكدنا أن التوصل إلى اتفاق سلام من شأنه أن يمكن قوات لواء التدخل من التعامل مع الجماعات المسلحة الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية.

واعتبر الرئيس كاغامي أن وجود المبعوثين في كمبالا أمر مفيد للغاية. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأنه على الرغم من أن حركة ٢٣ مارس (M-23) ليست قضية تخص رواندا، فإن التوصل إلى اتفاق سلام بين الجماعة المتمردة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سيعود بالنفع على المنطقة بأسرها. كما أكد للمبعوثين دعمه والتزامه بتشجيع التوصل إلى اتفاق سلام. وأصدر بياناً علنياً وأعرب بصورة غير علنية عن دعمه القوي للتوصل إلى اتفاق.

أود الآن أن أقدم لمحة موجزة عن المفاوضات ومضمون مشروع الاتفاق، وذلك استكمالاً لما قدمه الممثل الخاص كوبرلر.

على الرغم من استئناف المحادثات بصعوبة شديدة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها اكتسبت بعض السرعة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، توصلت الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن ثماني مواد من أصل ١١ مادة في مشروع الاتفاق قيد المناقشة. وهذه المواد هي إطلاق سراح السجناء؛ وانتهاء حركة (M-23) كحركة متمردة مع إمكانية أن تعيد بناء نفسها في صورة حزب سياسي؛ وعودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخلياً؛ ومسألة الأملاك

اتخاذ نهج بناء. ومن البداية، أوضحنا أننا لم نذهب إلى هناك لعقد عملية بل لمساعدة الميسر والأطراف على التوصل إلى حل عن طريق التفاوض العملية، التي ظلت مستمرة لفترة أطول من اللازم. وشددنا على ضرورة اتخاذ نهج قائم على المبادئ نحو المسائل المتعلقة بالعفو والإدماج. وكما أوضح الممثل الخاص للأمين العام كوبرلر، اتفقنا مع الأطراف على الدور البالغ الأهمية الذي ستضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية وفي بناء الثقة فيما بين الأطراف في الميدان، لا سيما خلال عملية فض الاشتباك وإعادة تجميع قوات حركة ٢٣ مارس ونزع سلاحها. وكنا واضحين أيضاً في أنه ينبغي لأي دور متوخى لبعثة الأمم المتحدة في اتفاق السلام أن يظل في إطار ولاية البعثة وينبغي أن يحظى بموافقة مجلس الأمن.

ورحب ميسر المحادثات، السيد كريستوس كيونغغا، وزير الدفاع في أوغندا، ترحيباً كبيراً بوجودنا. واعتقد أننا زودناه بالدعم المعنوي وبمساندة معينة كان حتى ذلك الوقت بطريقة ما يفتقر إليها في نهجه بوصفه ميسراً يعمل بمفرده. وعلى هامش العملية، عملنا معه بشكل وثيق وقدمنا له المشورة وعززنا جهوده للتيسير، بما في ذلك في تقليص الفجوات فيما بين الأطراف، وإبقاء المحادثات مستمرة والأطراف موجودة حول طاولة المفاوضات، وفي ممارسة ضغط إقليمي ودولي على الأطراف دعماً لإبرام اتفاق.

وأثناء وجودنا في كمبالا، تكلمت بالهاتف مع الرئيس كابيلا، الذي أبدى حسن النية ووافق على تمديد وجود وزير خارجية بلده ورئيس جهاز المخابرات لعدة أيام إضافية من أجل زيادة فرص التوصل إلى اتفاق. وفضلاً عن ذلك، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ذهب فريق المبعوثين إلى كيغالي ليتكلم مع الرئيس كاغامي وليقدم له ما استجد من معلومات بشأن

وفي المشروع قيد النظر، سيشمل العفو والإدماج "جميع أعضاء حركة (M-23) عن كل أعمال الحرب والتمرد. بما يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وحتى تاريخ توقيع الاتفاق، باستثناء الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال".

وعلاوة على ذلك، فإن العفو سيكون "رهنًا بأن يقدم كل مستفيد التزاما شخصيا مكتوبا بالامتناع نهائيا عن أعمال التمرد". كما سيجري "سحبه تلقائيا في حالة انتهاك الالتزام".

وستجري عملية إدماج أو إعادة إدماج ضباط وضباط صف وجنود حركة (M-23) على أساس كل حالة على حدة وستخضع لشروط، سيكون من أهمها "أداء قسم الولاء للدولة ودستور جمهورية الكونغو الديمقراطية" وأن "يلتزموا، بشكل فردي ودون شروط، بالخدمة في أي جزء من البلد".

وبينما أحرزت الأطراف تقدما في المفاوضات، فإنها لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن قضايا العفو والإدماج وفض الاشتباك والترتيبات الأمنية. وقد اتفقت على الاجتماع مجددا قريبا من أجل التغلب على خلافاتها. وسيكون من المهم للغاية أن يستمر التزام الأطراف والميسر بالانتهاء سريعا من عملية كمبالا. وسيظل فريق المبعوثين مفيدا بغية تحقيق هذا الهدف. وأتفق مع الممثل الخاص كوبرلر في السعي أيضا للحصول على دعم مجلس الأمن لاختتام حوار كمبالا.

وسيمهد اختتام حوار كمبالا الطريق لإنهاء الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلم أن بعض أعضاء المجلس أعربوا عن تشككهم في جدوى وشرعية هذه المحادثات. وأعلم أيضا أن بعضهم أعربوا عن القلق إزاء

التي تم الاستيلاء عليها ونهبها أثناء احتلال حركة (M-23) لغوما لفترة وجيزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ وإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية؛ وإجراء إصلاحات في مجال الحكم وفي المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛ وتنفيذ أحكام اتفاق سلام ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ التي نُفذت جزئيا أو لم تُنفذ والتي لا تزال وحيهة؛ وآليات تنفيذ ورصد وتقييم اتفاق كمبالا.

غير أنه وللأسف، وجدت الأطراف صعوبة في الاتفاق على بعض القضايا الخلافية والصعبة التي ظلت تمثل إشكالية طوال المحادثات، ألا وهي، العفو عن عناصر حركة ٢٣ مارس ونزع سلاحهم وإدماجهم.

وكما سيتضح للخبراء، فإن العديد من المواد التي نوقشت وجرى الاتفاق عليها في كمبالا ماثلة- في روحها على الأقل- لمواد اتفاق السلام لعام ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة المتمردة "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب". وفي هذا الصدد، ينبغي للمرء أيضا أن يضع في اعتباره أن هذه العملية تنطوي على بعض قيود اتفاق السلام لعام ٢٠٠٢، وخاصة في ظل وجود بعض الأحكام التي يمكن تفسيرها بسهولة باعتبارها التزامات عامة.

غير أنه يسعدني أيضا أن أشدد على النظرة الإيجابية من قبل الأطراف والميسر إلى رسالتنا القوية بأن اتفاق كمبالا ينبغي أن يستند إلى مبادئ معينة، بما في ذلك الاستدامة والمساءلة وأنه ينبغي، فيما يتصل بذلك، ألا يكون هناك أي عفو عن الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وأعتقد أنه ينبغي لنا وضع الصورة الأعم في الاعتبار، بما في ذلك حقيقة أن الضغط المستمر المباشر وغير المباشر على حركة (M-23) وتصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والميسر على استخلاص دروس من عملية السلام لعام ٢٠٠٩ أسفرا عن نهج مبدئي في التفاوض حول الأحكام المتعلقة بالعفو والإدماج.

هو ممكن لإحلال السلام في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص كوبرلر ومستشاري الخاص موديبو توريه، الذي لا يزال في كمبالا بالنيابة عني، على ما يقدمانه من دعم لمبادرات السلام.

وبقدر ما نتطلع جميعا إلى سرعة الانتهاء من محادثات كمبالا، ينبغي أيضا أن نعترف بأنه يتعين ألا نحقق السلام على حساب العدالة. وكما قلت سرا وعلنا وبصفتي مفوضة سامية سابقة لحقوق الإنسان، ينبغي ألا نتغاضى بعد الآن عن الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى. ولا بد أن تكون هناك مساءلة، ليس لأعضاء (M-23) فحسب ولكن أيضا لأعضاء الجماعات المسلحة الأخرى الذين يثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو أعمال إبادة جماعية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وأقل ما يمكننا القيام به إكراما لذكرى ملايين الضحايا وأسراهم هو ضمان تنفيذ عملية قضائية عادلة ضد مرتكبي تلك الفظائع في الوقت المناسب.

أود الآن أن أتكلم بإيجاز عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفيما يتعلق بالحوار الوطني الذي افتتحه الرئيس جوزيف كابيلا في ٧ أيلول/سبتمبر واختتم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، جرى وضع قائمة توصيات تركز على مجالات الإصلاح الستة التي حددها إطار السلام والأمن والتعاون. وقد قدم الرئيس كابيلا هذه التوصيات إلى مجلسي البرلمان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وزود الممثل الخاص كوبرلر المجلس بمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة. وأدرك بشكل متزايد أنه سيكون علينا مواكبة التقدم على الصعيد الوطني بإحراز تقدم على الصعيد الإقليمي.

دعم الأمم المتحدة لهذه العملية، خشية أن يرتبط اسم المجلس بصفقة سيئة. وأنا أتفهم هذه الشواغل وأتشاطرها تماما.

ولكن كما نعلم جميعا، فإنه لا يوجد اتفاق خال من العيوب. كما لا يوجد يقين بأن السلام والاستقرار الدائمين سيسودان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى في حالة التوصل إلى أفضل اتفاق سلام ممكن. وتحقيق السلام المستدام والتنمية والعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي، لكي يحدث ذلك.

وللمرة الأولى منذ سنوات، قررت جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والمجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هذا الجزء من العالم بطريقة حقيقية ومتضافرة. وليس الهدف من محادثات كمبالا معالجة جميع الأسباب الجذرية للصراع، ولكن إذا تسنى التوصل إلى اتفاق، فإنه سيكون ذا قيمة مباشرة في إنهاء القتال والمعاناة غير المقبولة لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيكون من شأنه تمهيد السبيل لإحراز تقدم في عملنا الجماعي من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

وأود أن أشيد بالميسر، السيد كريستوس كيونغغا، لجهوده الدؤوبة في دعم هذه العملية. وأود أيضا أن أنوه بالالتزام الذي تبديه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص وزير الخارجية ريمون تشيياندا نتونغامولونغو الذي برهن على أن لديه إحساسا كبيرا بالقيادة والصبر طوال العملية، على الرغم من الالتزامات الملحة الأخرى. ومن الواضح أنه لم يكن بالإمكان إحراز تقدم في المحادثات من دون النوايا الحسنة والإرادة السياسية للرؤساء كابيلا وموسيفيني وكاغامي الذين أكدوا لي في عدة مناسبات عزمهم على القيام بكل ما

علاوة على ذلك، فإنني أعترزم أن أقترح أساليب لرصد وتقييم خطة العمل بعد وضع لجنة الدعم التقني للصيغة النهائية. بالإضافة إلى ذلك، سأتابع مع اللجنة مسألة إنشاء الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لدعم تنفيذ البرامج و المشاريع ذات الأولوية الإقليمية، على النحو المطلوب من قبل آلية الرقابة الإقليمية خلال الاجتماع الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. إن إنشاء الصندوق الاستئماني سيكون ضروريا لتنفيذ الإطار.

أخطط أيضا لإشراك الشركاء الدوليين في الأسابيع المقبلة، وذلك بهدف وضع اللمسات الأخيرة على المعايير الدولية. وفي ذلك الصدد، أود أيضا مناقشة مجالات التعاون بين الشركاء الدوليين و الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى.

أعترزم استخدام المنبر الذي تتيحه القمة المشتركة المقبلة بين الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. كما أعترزم استخدام المنابر السياسية القائمة، مثل عملية أويو الرباعية الأطراف والإطار الثلاثي الأطراف بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و جنوب أفريقيا و أنغولا، من أجل دعم مبادرات السلام في المنطقة.

وأود أن أختتم كلمتي باستعراض عناصر من خريطة الطريق التي ينبغي أن توجه عملي خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤.

وتماشيا مع ولايتي و مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، تسعى خريطة الطريق أولا، إلى معالجة العقبات الفورية التي يمكن أن تعيق تنفيذ الإطار، وثانيا، إلى تشجيع التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، و ثالثا، إلى مواصلة الدعوة إلى تعزيز بناء الثقة والتعاون الإقليمي، كما حددها الإطار. ويتمحور النهج السياسي المتسلسل الذي أقترحته حول ست أولويات.

فالصعيدان مرتبطان. بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وسيتعين علينا ضمان إحراز تقدم على الصعيدين.

وعلى الصعيد الإقليمي، اجتمع رؤساء أركان دفاع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في دار السلام بـتـزانيا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر واتفقوا على طرائق لتعزيز آليات الأمن القائمة، ولا سيما الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، حسبما تقرر في مؤتمر القمة الاستثنائي السابق الذي عقد في كمبالا في ٥ أيلول/سبتمبر.

وستشمل آلية التحقق الموسعة المشتركة الآن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وممثلي الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي سيساعد بشكل كبير على التغلب على بعض أوجه القصور الحالية. وعلى الرغم من وجود اختلاف في الآراء بين الدول الأعضاء، تظل الآليات الأمنية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تشكل أدوات مفيدة لبناء الثقة، وهي ضرورية لدفع جهود الأمن الجماعي في المنطقة. ويعد دعم المجتمع الدولي لتعزيز تلك الآليات، أمرا بالغ الأهمية، و أنا أعول على دعمه في هذا الصدد.

وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض الخطوات القادمة وتحديد المجالات ذات الأولوية التي أعترزم التركيز عليها خلال الأشهر القليلة المقبلة في سياق الحاجة إلى معالجة عملية سياسية بوساطة رفيع المستوى.

وعلى الصعيد الإقليمي، كلفت آلية الرقابة الإقليمية لجنة الدعم التقني التابعة لها، بإعداد خطة عمل لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وستجتمع اللجنة يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في نيروبي لمناقشة خطة عمل ونأمل وضع اللمسات الأخيرة عليها. سوف أذهب شخصيا إلى نيروبي وأشارك في تلك المناقشات خلال الأيام المقبلة.

بشكل وثيق طبقا لإطار السلام والأمن والتعاون، وسأعمل مع الحكومات الإقليمية من أجل إحراز تقدم فيما يخص تعزيز التعاون في مسائل العدالة، واستراتيجية الأمن المشتركة، وتعزيز آلية التحقق الموسعة المشتركة، وغيرها من الآليات الأمنية، واتخاذ تدابير مشتركة للحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

رابعا، يجب أن أعمل مع الحكومات والشركاء الإقليميين بشأن اتخاذ تدابير شاملة لتمكين الحد من قوة الجماعات المسلحة التي تنشط في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال اتخاذ مبادرة إقليمية لترع السلاح ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

خامسا، سأواصل القيام بدور قيادي وتنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل تنفيذ خطة إطار السلام والأمن والتعاون، الذي هو مسؤولية مشتركة تتطلب وحدة الهدف والإجراءات. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف أشجع المزيد من التعاون بين الشركاء من أجل ضمان توافق الخطط. سوف أدمع أيضا الجهود، التي أعتقد أنها هامة للغاية، الرامية إلى تحقيق نتائج إيجابية مباشرة للسلام على أرض الواقع. علاوة على ذلك، فلني أعترز السعي للحصول على دعم الجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تمويل أنشطة محددة، كتلك المدرجة في خطة العمل لتنفيذ الإطار. بالإضافة إلى ذلك، سوف أعمل عن كثب مع سائر الجهات الضامنة للإطار، لضمان أن تظل منطقة البحيرات الكبرى على رأس جدول أعمالها. كما سأواصل أيضا الاهتمام عن كثب بالمسائل المتعلقة بالنساء والشباب ودعم مصالحهم في المنطقة. ونحن نعمل على انشاء برنامج للتواصل والتمويل للمجموعات النسائية في المنطقة، بعد اجتماع بوجومبورا للمجموعات النسائية الذي عقد في تموز/يوليه، ويحدوني الأمل في اطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا الأمر في القريب العاجل.

تتمثل الأولوية الأولى في مواصلة دعم حوار كمبالا. ومنذ تموز/يوليه، وأنا أدمع الميسر، في تعاون وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام كوبلر و الآن مع المبعوثين الآخرين. وسوف نستمر في تشجيع الاختتام السريع للعملية و مواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

ثانيا، من أجل إعادة بناء الثقة بين بلدان المنطقة، سوف نواصل العمل مع الحكومات، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على دعم عملية السلام الجارية مع إدماج المشاركة النشطة للمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وأعترز استخدام مساعي الحميدة ومساعي زملائي المبعوثين بغية توطيد العلاقات بين البلدين عن طريق تحديد نقاط الاختلاف المحتملة، والشروع بشكل استباقي في اتخاذ تدابير تهدئة، في تنسيق وثيق مع القادة الإقليميين وغيرهم من كبار المسؤولين رفيعي المستوى.

ثالثا، دعما لوضع خطة عمل لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إطار مجلس السلم والأمن، سيواصل مكثي دعم لجنة الدعم التقني، وسيعمل على تطوير أساليب قدرة تقييم ورصد مستقلة. وفي ذلك الصدد، سوف ينصب اهتمامنا على مجموعة من المعايير ذات الأولوية التي سوف أقيم على أساسها الالتزامات الرئيسية. وتشمل تلك الالتزامات، التزامات على المستوى الوطني حيث سأقوم بتنسيق وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام كوبلر، بإشراك جمهورية الكونغو الديمقراطية في اتخاذ إجراءات متابعة مهمة للحوار الوطني الذي اختتم أعماله مؤخرا، بما في ذلك رصد التقدم فيما يخص الإصلاحات الهيكلية الوطنية واللامركزية والإصلاح الانتخابي والجدول الزمني للانتخابات المحلية، وإصلاح القطاع الأمني وبرنامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

على المستوى الإقليمي، وأؤكد مرة أخرى أنه يتعين النظر إلى كلا المستويين بأنهما يحرزان تقدما، وأنهما مترابطان

كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى معالي السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في المقام الأول، على مواصلته بذل الجهود الرامية إلى حل الأزمة الكونغولية على وجه الخصوص، وأكثر من ذلك، حل المشاكل التي تؤثر على منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام. كما أود أن أشكره على مشاركته الشخصية في المفاوضات، وإبرام وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير. وفي الختام، أود أن أشكره على نشر تقريرين هامين (S/2013/569 و S/2013/581) يعالجان الحالة في بلدي التي ينظر المجلس فيها اليوم.

في البداية، أود أن أنقل للمجلس اعتذار سعادة السيد غاتا مافيتا والوفوتا، السفير والممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، الذي كان يرغب في المشاركة شخصيا في جلسة هذا الصباح ولكنه، للأسف، اضطر للبقاء في البلد نتيجة للتطورات الجارية هناك منذ الرحلة التي قام بها للبلد مؤخرا مصاحبا وفد مجلس الأمن.

لقد استمع مجلس الأمن للتو لإحاطتين إعلاميتين بشأن تقرير الأمين العام. أود أن أقر تماما بدقة هذين التقريرين، وأن أعرب له عن تقديري التام.

وأود أن أرحب بحضور المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون، والممثل الخاص للأمين العام مارتن كوغلر، وأعرب عن امتنان وفدي لهما على بيانيهما القيمين وجهودهما الدؤوبة من أجل استعادة السلام في الجزء الشرقي من بلدي.

إن إصدار تقرير الأمين العام بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/569 و S/2013/581) واجتماعنا اليوم يعبران عن عزمنا المشترك على تأكيد إنسانيتنا مجدداً والتقييم المشترك، وبدون تقاعس، للتقدم المحرز في تنفيذ

سادسا، سوف أتعاون تعاونا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان في المنطقة من أجل دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا، من خلال التأكد من تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم الطوعية.

وتستند تلك الاجراءات التي يجري اتخاذها ومن المتوقع إجراؤها إلى افتراض أن الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة ستبقى على استعداد لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وتركيز جهودها على ذلك. ومرة أخرى في هذا الصدد، أتطلع كثيرا إلى دعم المجلس وإلى الالتزام الذي أظهره، والذي ينبغي أن يستمر.

ولا بد من المحافظة على الزخم الذي ولده توقيع الاتفاق بكل الوسائل الممكنة. ويتطلب ذلك تصميم جميع الأطراف المعنية. وأود أن أحتتم بياي بتوجيه الشكر الحار إلى المجلس مرة أخرى على تأييده الضروري جدا والواضح جدا والملموس جدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ماري روبنسون على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيمبوي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنتكم بحارة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم أذربيجان، رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب لكم عن ارتياح جمهورية الكونغو الديمقراطية لرؤيتكم، سيدي، تتراأسون المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. أود أيضا أن أشيد بالعمل الذي أنجزه سلفكم، الممثل الدائم لأستراليا، وأن أعرب عن امتناننا له على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

التراعات، فقدت بلادي أكثر من ٦ ملايين شخص خلال عقدين من الحرب، فضلاً عن اغتصاب وتعرض آلاف النساء للإيذاء وسوء المعاملة؛ وعدم تمكن ملايين الأطفال من الذهاب إلى المدارس لاضطرارهم للتنقل باستمرار هرباً من الحرب؛ ونزوح زهاء ثلاثة ملايين شخص اضطروا لمغادرة حقولهم وترك مواشيهم وأنشطتهم الاقتصادية الصغيرة؛ وأنشطة الكفاف التي يعتاشون منها؛ وآلاف الرجال والنساء والأطفال الذين أصيبوا، رغماً عنهم، بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي أو الذين يعانون من الملاريا؛ إلى جانب العديد من الوفيات نتيجة الولادة في ظروف غير ملائمة. والقائمة طويلة.

ونرحب بالتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاق الإطاري، بما في ذلك اعتماد معايير الرصد الإقليمي ومؤشرات التقدم من جانب رؤساء الدول المجتمعين تحت رعاية آلية "١١+٤" في ٢٣ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة لا تزال هشة ومقلقة.

وبينما نجتمع هنا اليوم، فإن سكان غوما وروتشورو مازالوا يعيشون في خوف وارتباك جراء الهجمات المتقطعة التي تشنها حركة ٢٣ مارس بمساعدة حلفائها الخارجيين المعروفين، ضد المواقع الدفاعية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ اتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وبالرغم من أحكامه. وعلاوة على ذلك، فقد امتدت الأوضاع الأمنية المتقلبة إلى مناطق عديدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة الأنشطة التي يقوم بها عدد من القوى السلبية الأخرى، داخلية وخارجية على السواء، ومنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، والقوات الديمقراطية المتحالفة الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وجماعة

الالتزامات المتعهد بها بموجب الإطار المهم للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المبرم في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد قطعنا تلك الالتزامات على أنفسنا بهدف وضع حد للحالة المأساوية التي يعيشها السكان في الجزء الشرقي من بلدي، وتحديد التحديات المتبقية كيما يتحقق السلام الدائم ويتسنى للمنطقة تكريس طاقاتها وعقولها للمسائل الأساسية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للسكان.

وتحقيقاً لذلك، تدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية دول المنطقة إلى أن تنفذ بحسن نية الالتزامات التي قطعتها على نفسها بكامل إرادتها. وندعوها، في جملة أمور، إلى إحداث تغيير في السياسة والسلوك والمواقف. وحسب الاتفاق الإطاري، فقد التزمت تلك البلدان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة وعدم التغاضي عن وجود أي مجموعات مسلحة، أو تقديم المساعدة أو الدعم لها، واحترام سيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها.

وباسم الشعب الكونغولي، أود أن أكرر شكرنا للأمين العام وللمجتمع الدولي برمته. أود أيضاً أن أؤكد لكم، سيدي، تصميم فخامة السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، على العمل من أجل إحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون معكم، ومع الأمين العام ونظرائه في المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف. فلا يمكن أن يتحقق أي تقدم بدون سلام. وبدون الحد الأدنى من السلامة للأشخاص والممتلكات، تبقى كل تنمية ضرباً من الخيال.

ولا يمكننا أن نقيم اليوم آثار النزاع المسلح المتكرر في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية على التنمية في بلدي. وأود أن أذكر المجلس أنه بفعل تلك

الذي تبديه كل القوى السلبية، فإن القوة تعتبر ضرورية وإن كانت غير كافية. ولكي يكون الحل مستداماً، لا بد أن يتأتى من خلال حوار صادق بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية وتنفيذ الاستنتاجات التي يخلص إليها بحسن نية فيما بينها.

وعليه، فإن الحكومة الكونغولية، من جانبها، تبقى ملتزمة بمحادثات كمبالا، لتضع على المحك بذلك حسن نية قادة حركة ٢٣ مارس وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وللأسف - وكلنا شاهد ذلك - لم يتسنى حتى الآن تحقيق اتفاق عادل ومتوازن. ومن نفس المنطلق، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تشجع الدول الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذوها في هذا الشأن.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل نصيبها من المسؤولية لكي يتسنى استعادة السلام والوثام إلى المنطقة بسرعة. وبلدي يعكف على هذه المهمة، إذ أحرز تقدم ملحوظ في منطقة النزاع من حيث تراجع التهديدات الأمنية للسكان وتحسن إدارة الحكومة للأمن. وخير دليل على ذلك، أنه غداة توقيع الاتفاق الإطاري، تعهدت الحكومة الكونغولية بالوفاء بالتزاماتها، التي تصادف أنها نفس المهام التي حددتها قبل ١١ عاماً، والتي تعتبرها مهمة وذات أولوية.

وفي هذا السياق، فقد عجلنا من وتيرة إصلاح قطاعنا الأمني مع تحسين تنظيمه. وتطهير هياكل الجيش وخدمات الأمن والشرطة، والتجنيد داخل قوات الدفاع للشباب الكونغولي من كل المقاطعات، وإعادة فتح أكاديميات التدريب العسكري، وتدريب قوات خاصة، ودعم الوحدات بمساعدة شركاء ثنائيين، وبهدف أساسي هو تفعيل قوة الرد السريع، وكل هذه أعمال ملموسة اتخذت مؤخراً لزيادة فعالية الدفاع عن أراضينا وضمان بسط سلطة الدولة بشكل أفضل.

وبغية تعزيز تلك السلطة، لا سيما في شرق بلدي، بدءاً بغوما، تم توفير الشرطة الوطنية والسلطات العامة والمحاكم

ماي - ماي رايا موتومبوكي وغيرهم، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو وغيرهم، كما يرد في تقرير الأمين العام.

ولهذا السبب، فإن أيّاً من بلدان منطقة البحيرات الكبرى لم يجاهد بنفس الشدة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنشاء لواء التدخل المكلف بتحييد كل القوى السلبية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقد أُعطي ولاية هجومية. ولنفس السبب، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يعاني سكانها، أكثر من غيرهم، ضغوط المجموعات المسلحة الأجنبية على أراضيها، لن تتعاون بأي شكل من الأشكال مع تلك القوات التي ديدنها القتل والاعتصاب والتجاوزات بكل أنواعها ونهب الممتلكات العامة والخاصة والموارد الطبيعية.

إن نشر لواء التدخل المنشأ بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) على الأرض خطوة إلى الأمام لا يمكن إنكارها، ونقدرها كل التقدير. ونود من جميع الدول المعنية أن تضع ثقتها في اضطلاع هذا اللواء بالمسؤوليات التي كلفه بها مجلس الأمن، أي مراقبة وتأمين الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها إلى الشرق، من جهة، وتحييد كل القوى السلبية دون استثناء، من جهة أخرى. وتعزيز القدرات العملية لهذا اللواء، بما في ذلك من خلال توفير عدد إضافي من المروحيات الهجومية ونظم الطائرات غير المسلحة وبدون طيار، هي خطوة ينبغي اتخاذها بكل إلحاح. بما يسمح للواء بالقيام بمهمته لحماية المدنيين والقتال ضد المجموعات المسلحة كافة إلى جانب الدفاع عن نفسه ضد الاستفزازات المتكررة لحركة ٢٣ مارس.

أما بعد، فإننا نعي أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل المعادلة المعقدة الضرورية لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، حيث تتداخل أسباب الصراعات والمنازعات، وهي داخلية وخارجية في طبيعتها. ونظراً للتطرف

واكتمل أيضا إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وتولّى فريق جديد يتحلى بمزيد من التركيز والشمول قيادة تلك المؤسسة الهامة لتوطيد الديمقراطية. وتمثل أولوية اللجنة الجديدة في التحضير للعملية الانتخابية المقبلة من أجل ضمان توافر أفضل الظروف لإجراء الانتخابات المحلية والبلدية، وعلى مستوى المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ، فضلا عن انتخاب حكام المقاطعات.

وعلاوة على ذلك، فقد عقدت المشاورات الوطنية التي أطلقها الرئيس في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر بهدف البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التماسك الوطني بين جميع مواطني الكونغو، فضلا عن تعزيز الجهود المبذولة في التصدي لجميع التحديات التي تواجه الأمة الكونغولية. وقد ضم ذلك المنتدى -الذي أريد له أن يكون شاملا للجميع- علاوة على المؤسسات السياسية الوطنية والإقليمية، سائر الأحزاب السياسية بجميع توجهاتها، فضلا عن تمثيل جميع فئات المجتمع المدني، بما في ذلك تمثيل المرأة والشباب. وقد عُهد التحضير لذلك المنتدى وقيادته إلى هيئة رئاسية مؤلفة من رئيس مجلس الشيوخ وأحد زعماء المعارضة المعروفين الذي انتخب لتولي ذلك المنصب، بالإضافة إلى رئيس الجمعية الوطنية، الذي هو عضو في الأغلبية الرئاسية أيضا.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن الشكر لجميع الذين التزموا بالعمل جنبا إلى جنب معنا من أجل تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأذكر على وجه التحديد: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي على ما بذلوه من أدوار هامة في حفظ السلام في منطقتنا. ولا يفوتني أن أذكر أيضا ذوي القبعات الزرق التابعين للأمم المتحدة والذين جادوا بأرواحهم من

كأولوية، مع إعداد برامج لبناء القدرات، بما يتيح لها استعادة السيطرة على الموقف تدريجياً.

وقد أصبحت اللامركزية التي ينص عليها الدستور أقرب إلى أن تكون واقعا، وخصوصا من خلال اعتماد القوانين اللازمة للتنفيذ، وتنظيم عدد من الاجتماعات المكرسة لإدارة المناطق اللامركزية.

ولا نزال نواصل الإصلاحات التي أدخلت على الإدارة المالية العامة - التي ما زالت مستمرة منذ عدة سنوات، وقد أسفرت عن نتائج إيجابية ملموسة تتجلى في إطار مستقر للاقتصاد الكلي -. وقد استكملت تلك الإصلاحات بصورة ناجحة للتو، عبر اتخاذ تدابير جديدة ترمي إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية وإنشاء آلية وطنية لإصدار الشهادات المتعلقة بالموارد المعدنية، مما سيعزز النمو الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، أكملت الحكومة في الآونة الأخيرة استعراضا متعمقا لورقة استراتيجية الحد من الفقر بهدف ضمان مزيد من النمو الشامل للجميع، وعلى نحو يمكن من التغلب جزئيا على التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن تعزيز مصادقية جهود مكافحة الفقر وفعاليتها.

ويقوم مشروع إنغا الكبرى للطاقة على ذات الأساس المنطقي. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع ينبغي أن يمكن في النهاية من إنتاج طاقة كهربائية كافية لتلبية احتياجات ما يقرب من نصف الطاقة النظيفة والمتجددة التي تحتاج إليها القارة الأفريقية، بما يتفق ومتطلبات التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد السياسي، فقد أصبح تحقيق المصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد أوكلت مهمة تنسيق إطار آلية التحقيق المشتركة الموسعة إلى فريق من المعارضة السياسية يتمتع بالكفاءة والخبرة.

اللاقي يعانين من الاغتصاب على أساس يومي. ويجب ألا يغيب عن البال أيضا أنه لا يزال يسقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية - أكثر من أي منطقة صراعات أخرى في العالم - الآلاف من الأشخاص من ضحايا الحرب كل يوم.

وعقب سقوط أكثر من ٦ ملايين من الأشخاص الذين قتلوا في حروب متعاقبة على مدى عقدين من الزمان، فإن المذابح المرتكبة بحق المدنيين في بلدي تمثل إحدى الصور الأكثر قتامة التي تواجه الجنس البشري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد حان الوقت للتوصل إلى السبل والوسائل الكفيلة ليس بتمكين الملايين من الأشخاص من البقاء على قيد الحياة فحسب، بل أن يكفل لهم العيش بكرامة في عالم تصبح فيه سيادة السلام والأمن والعدل حقيقة ماثلة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

أجل كفالة إحلال السلام مرة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نحیی ذكراهم.

وأود أيضا أن أشكر الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، أعضاء المجلس الذين أبدوا استعدادا في الآونة الأخيرة للسفر إلى بلدي بهدف تعميق فهمهم للواقع الذي خلّفته الحرب هناك. ونعرب عن أشد الامتنان لهم وهم يشاركون في العمل المؤدي إلى تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تستجيب للنداءات من أجل عالم أفضل للجميع.

وتقترح تقارير الأمين العام المعروضة على المجلس اليوم مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهي تشير إلى استنتاجات وتوصيات يؤيدها بلدي.

وفي الختام، ينبغي لأعضاء المجلس - عند انتقائهم في القريب العاجل إلى قاعة المشاورات بهدف مناقشة المسائل التي تم النظر فيها - أن يضعوا في اعتبارهم معاناة الشعب الكونغولي، والأطفال الذين انقطعت صلتهم بأسرهم، والنساء